

دور الاكتفاء الذاتي في تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر:

دراسة تحليلية للفترة الممتدة من 2000-2022

The Pursuit of Self-Sufficiency to Strengthen Food Security in Algeria: An Analytical Study for the Period 2000–2022

آمال بلخيري^{1*}، جامعة باتنة 1، amelbelkhiri05@yahoo.fr

<https://orcid.org/0009-0006-3315-4286>

2025-10-15	تاريخ القبول	2025-05-18	تاريخ الاستلام
------------	--------------	------------	----------------

ملخص

هدفت الدراسة إلى تحديد دور إدارة المعرفة في التحوّل الرقّمي في جامعة حلب، وانطلقت من مشكلة ضعف استثمار المعرفة في دعم التحوّل الرقّمي. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وشملت عينة من 30 إدارياً ورئيس قسم في كلية الاقتصاد، باستخدام استبانة وفق مقياس ليكرت وتحليل البيانات ببرنامج SPSS. أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي لإدارة المعرفة على التحوّل الرقّمي بنسبة تفسير بلغت 44%.

وتوصلت الدراسة إلى تقديم مجموعة من الحلول والتوصيات، أهمها: تعزيز أساليب ووسائل توليد المعرفة، وتنظيم عملية التخزين وتعزيز وسائلها، وتدعيم عملية نشر المعرفة من خلال تعزيز الثقافة التنظيمية، وضرورة امتلاك منظومة خاصة بإدارة المعرفة من أجل توزيع المعرفة ونشرها وزيادة وعي العاملين بضرورة التحوّل الرقّمي وأهميتها، وتكثيف العمل على رصد احتياجاته، وعدم الاقتصار على اعتماد المنظومات كأدوات للتحوّل الرقّمي.

الكلمات المفتاحية

إدارة المعرفة، تحوّل رقّمي، جامعة حلب.

Abstract

This study investigates the role of knowledge management in supporting digital transformation at the University of Aleppo, starting from the problem of limited exploitation of organisational knowledge in transformation efforts. Using a descriptive analytical design, the study surveyed 30 administrators and department heads in the Faculty of Economics through a Likert scale questionnaire. Data were analysed using SPSS. The results indicate a positive and statistically meaningful effect of knowledge management on digital transformation, accounting for 44 percent of the explained variance. Based on these findings, the study recommends strengthening methods of knowledge generation, improving knowledge storage and organisation, and enhancing knowledge sharing through supportive organisational culture. It further calls for a dedicated knowledge management system and greater staff awareness of the requirements and implications of digital transformation, beyond treating digital platforms as tools alone.

Keywords

Knowledge Management; Digital Transformation; University of Aleppo.

* المؤلف المراسل

مقدمة

يمثل الأمن الغذائي أحد التحديات الكبرى التي تواجه الدول، خاصة في ظل التغيرات المناخية، والنمو السكاني، وتقلبات الأسواق العالمية. وتزداد أهمية هذا التحدي في الجزائر، حيث تعتمد البلاد بشكل كبير على الاستيراد لتلبية حاجياتها الغذائية، خصوصا في المواد الأساسية كالحبوب، ما يجعلها عرضة لأزمات خارجية تمس استقرارها الغذائي.

وفي هذا السياق، يبرز الاكتفاء الذاتي كخيار استراتيجي تسعى من خلاله الدول إلى تقوية إنتاجها المحلي، وتقليل التبعية للخارج، وبالتالي تحقيق أمن غذائي مستدام. وقد تبنت الجزائر منذ مطلع الألفية سياسات زراعية تهدف إلى رفع نسب الاكتفاء الذاتي، خاصة في بعض المنتجات التي سجلت فيها تحسنا ملحوظا، في حين بقي الاعتماد على الاستيراد قويا في مواد أخرى.

انطلاقا من هذه المعطيات، يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور الاكتفاء الذاتي في تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000

إلى 2022؟

وهذا ما يترتب عليه مجموعة من الأسئلة الفرعية نطرحها فيما يلي:

1. كيف تطورت نسب الاكتفاء الذاتي للسلع الزراعية النباتية والحيوانية؟

2. إلى أي حد يسهم الاكتفاء الذاتي في تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر؟

1. فرضيات الدراسة

- يؤثر تذبذب نسب الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية الأساسية على استقرار الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022.

- تعاني الجزائر من فجوة غذائية مزمنة في بعض الشعب الاستراتيجية، لا سيما الحبوب والقمح.

- لم تؤد السياسات الزراعية المعتمدة خلال الفترة 2000-2022 إلى تحسين جذري في الأمن الغذائي، رغم بعض النجاحات القطاعية.

- يمكن تقليص التبعية الغذائية الخارجية عبر دعم الإنتاج المحلي وتحسين بيئة الاستثمار الفلاحي.

2. أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة في:

- تحليل العلاقة بين الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي في الجزائر.

- توفير قاعدة بيانات تحليلية مفيدة لصناع القرار لتقييم نجاعة السياسات الزراعية.

- المساهمة في بلورة تصورات مستقبلية فعالة لتحقيق أمن غذائي مستدام وتقليل التبعية الغذائية.

3. أهداف الدراسة

- تحليل تطور نسب الاكتفاء الذاتي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022.

- تقييم مدى تأثير هذه النسب على تحقيق الأمن الغذائي.

- تحديد أبرز التحديات التي تعيق الوصول إلى اكتفاء ذاتي مستدام.
- تقديم توصيات واقعية قابلة للتطبيق لتحسين أداء القطاع الزراعي والغذائي.

4. منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث استخدم المنهج الوصفي في عرض وتوصيف واقع تطور الإنتاج الزراعي والتمتع بالاستهلاك ونسب الاكتفاء الذاتي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2022، بالاعتماد على بيانات كمية رسمية مستخرجة من تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية. أما المنهج التحليلي، فقد استخدم في تفسير هذه البيانات وربطها بمؤشر الاكتفاء الذاتي باعتباره أداة مركزية لقياس الأداء الغذائي، إلى جانب تحليل أثر المتغيرات الاقتصادية والمناخية والتنظيمية ذات التأثير المباشر على مستوى الأمن الغذائي.

أولاً- المفاهيم النظرية للأمن الغذائي، الاكتفاء الذاتي، والفجوة الغذائية

1. تعريف الأمن الغذائي

هناك العديد من التعاريف التي أُعطيت للأمن الغذائي، وكل تعريف ركز على جزئية منه، وذلك انطلاقاً من مفهومه العام، والمتمثل في توفير الدولة لاحتياجات جميع السكان من المواد الغذائية والسلع، بالقدر المطلوب، والأنواع المختلفة من الطعام والشراب، والمواد الغذائية اللازمة، بالقدر الذي يحتاجه أفراد المجتمع. يضاف إلى ذلك مصدر هذا الغذاء، بتحديد كيفية حصول الدولة عليه، سواء من الإنتاج المحلي أو من مصادر أجنبية عن طريق الاستيراد، وضمان تدفقه من هذه المصادر. (أحمد، الأمن الغذائي: مفهومه، قياسه، متطلباته، 2013، صفحة 14)

كما يقصد به الحالة التي يتحقق فيها الاكتفاء الذاتي من الغذاء محلياً، حسب قدرة الدولة على توفير احتياجات جميع الأفراد من السلع والمواد الغذائية من خلال الإنتاج المحلي. (السريتي، 2000، صفحة 10)

وينظر إليه على أنه امتلاك القدرة على الحصول على الغذاء بالكمية والكيفية المناسبة. والقضية لا تتوقف عند ضمان الكفاف فقط بل تتسع لتشمل تأمين الغذاء بكميات تكفي احتياجات الفرد الجسمية من المواد الضرورية للنشاط ونمو الجسم البشري، مثل البروتين الطبيعي، المواد الكربوهيدراتية، الفيتامينات والأملاح المعدنية. (عبد الهادي، 2007، صفحة 7)

وعرف أيضاً على أنه قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين على المدى البعيد والقريب كما ونوعاً والأسعار التي تتناسب مع دخولهم. (حمدان، 1999، صفحة 16)

كما تعرفه منظمة الصحة العالمية بأنه: "جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء اللازم لضمان أن يكون الغذاء صحياً وموثوقاً به، ملائماً في الاستهلاك الآدمي وغير ضار بالبيئة". (بوفرورة، 2023، صفحة 190)

خلاصة للتعريفات السابقة يمكن القول: إن الأمن الغذائي هو قدرة جميع الأفراد، في كل الأوقات، على الحصول على غذاء كاف وآمن ومغذ، يلبي احتياجاتهم الصحية بأسعار مناسبة، مع ضمان استدامة توفره من الإنتاج المحلي أو الاستيراد، وتحقيق الاكتفاء الذاتي قدر الإمكان.

أ. أبعاد الأمن الغذائي

- **التوفر (الإتاحة):** يعد التوافر بعدا مهما من أبعاد الأمن الغذائي، فتوريد ما يكفي من الغذاء للسكان أمر ضروري، ولكنه غير كاف. كما أنه شرط لضمان ملائمة وصول الغذاء، بمعنى غذاء كاف وبنوعية مناسبة للأفراد. وتشمل مؤشرات تقييم التوافر مدى كفاية إمدادات الطاقة الغذائية، نسبة السعرات الحرارية المستمدة من الحبوب، الجذور والدرنات، متوسط إمدادات البروتينات، متوسط الإمداد بالبروتينات من مصدر حيواني ومتوسط قيمة الإنتاج الغذائي. (جناد، 2023، صفحة 431)

- **الحصول على الغذاء:** وصول المواد الغذائية بشكل ملائم ومستمر نحو الأفراد لأجل أن يكتسبوا أغذية مناسبة وفق نظام غذائي مغذ، أي إمكانية الحصول على الغذاء الكافي للأفراد والأسر، ويتم تحديد فرص الحصول على الغذاء في المقام الأول من خلال الدخل، أسعار الغذاء، قدرة الأسر والأفراد على تلقي الدعم الاجتماعي. بالإضافة إلى أن الحصول على الغذاء أيضا يتأثر إلى حد كبير بالمتغيرات الاجتماعية، إذ يشمل أيضا إمكانية الوصول إلى الأغذية فعليا بالنظر إلى مدى توفر البنية التحتية للنقل، كوجود السكك الحديدية والطرق، وإمكانيات الحصول عليها من ناحية اقتصادية ممثلة بمؤشر أسعار الأغذية المحلية معدل انتشار نقص التغذية. (مكيد و بن عياد، 2017، صفحة 2)

- **الاستقرار:** ويعني قدرة الدولة، المجتمع، الأفراد على مواجهة الأزمات التي تحدث في نظام السلسلة الغذائية؛ سواء كانت ناجمة عن الكوارث الطبيعية وتغير المناخ والزلازل أو تلك التي تكون من صنع الإنسان كالحروب والأزمات الاقتصادية.

- **الاستخدام:** يشير إلى قدرة الأفراد على استخدام الطعام بشكل فعال لتلبية احتياجاتهم الغذائية والحفاظ على صحة جيدة، أي أنها الطريقة التي يحقق بها الجسم أقصى استفادة من العناصر الغذائية المختلفة التي تحتوي عليها المواد الغذائية. وهذا يشمل عوامل مثل الصرف الصحي، النظافة، الرعاية الصحية، والتعليم. (سريدي، 2023، صفحة 104)

2. مفهوم الاكتفاء الذاتي

طرحت فكرة الاكتفاء الذاتي كسبيل لمعالجة النقص الحاصل في العرض، وتوفير الإنتاج الغذائي محليا، ويعرف على أنه قدرة المجتمع على إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا، بالاعتماد الكامل على الموارد والإمكانيات الذاتية. وهو مفهوم دعت فيه منظمة "FAO" الدول الأعضاء إلى تبنيه كطريقة لتحقيق الأمن الغذائي، إلا أن هذا المفهوم أثارت حوله مجموعة من التحفظات. فمفهوم الاكتفاء الذاتي الكامل يعتبر مفهوما عاما وغير واضح، وهو يحمل طابعا سياسيا أكثر منه اقتصاديا. حيث طالب به أنصار المعسكر الشرقي كإحدى السياسات لمواجهة التبعية للمعسكر

الغربي، رغم صعوبة تحقيقه بسبب محدودية الموارد الزراعية وهشاشة قطاع الزراعة المرتبط بالتغيرات المناخية. (بوبكير، 2022، صفحة 422)

يعرف الاكتفاء الذاتي الغذائي بأنه قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محلياً. وقد اختلط مفهوم الاكتفاء الذاتي مع مفهوم الأمن الغذائي وهذا ما أدى إلى تبني سياسات أضرت بالأمن الغذائي بدلا من دعمه؛ فالإكتفاء الغذائي في معناه العام هو أن تنتج الدولة جميع احتياجاتها من الغذاء دون اللجوء إلى الاستيراد من العالم الخارجي، فتتحقق الإكتفاء الذاتي من سلعة غذائية أو أكثر قد يحسن من وضع الأمن الغذائي شريطة أن يبنى على أسس اقتصادية مرنة تضمن للبلد فائدة نسبية وتنافسية مع الخارج. أما إذا طبع الإكتفاء الذاتي بفكرة مقاطعة الاستيراد بأي ثمن فوقف الواردات الغذائية حتى ولو كانت مجدية اقتصاديا للاقتصاد الوطني فإن ذلك يبعدنا عن مفهوم الأمن الغذائي. ويمكن قياس الإكتفاء الذاتي كما يلي: (حفاوي، 2023، صفحة 16)

$$\text{نسبة الإكتفاء الذاتي} = (\text{الإنتاج الوطني} \div \text{الاستهلاك الكلي}) \times 100$$

وهذا ما يوضح أن مفهوم الإكتفاء الذاتي أضيق من مفهوم الأمن الغذائي؛ حيث يسعى الأول إلى عدم اللجوء إلى العالم الخارجي، ومحاولة التخلي عن الاستيراد، بينما يسعى الثاني إلى قياس قدرة الدولة على توفير غذاء ملائم لمواطنيها، عن طريق الإنتاج الوطني أو الاستيراد. وهناك أمثلة عن هذه الحالات كالهند، اندونيسيا، السعودية. حيث اكتفت بإنتاجها الوطني؛ خاصة في ميدان الحبوب في الحالة الأولى، واليابان والنرويج مثلا في الحالة الثانية. وبالتالي لا يعتبر الإكتفاء الذاتي ضمانا لتحقيق الأمن الغذائي في أغلب الأحيان، فهو مفهوم سياسي أكثر منه كونه مفهوم اقتصادي. (بن يزة، 2018، الصفحات 19-20)

3. الفجوة الغذائية

تعبر الفجوة الغذائية عن مدى كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الاستهلاك المحلي، وهي مقياس لمدى المشكلة الغذائية التي يواجهها البلد.

وتقاس بمقدار الفرق بين إجمالي الاحتياجات من المنتجات الغذائية المختلفة وبين إجمالي المنتج منها محلياً. وكلما زاد الفرق، دل ذلك على عدم قدرة الاقتصاد على الوفاء باحتياجات الغذاء. (أحمد، نظرة اقتصادية لمشكلة الغذاء في العراق، 2008، صفحة 157)

أي أن الفجوة الغذائية تعبر عن صافي الواردات من السلع الغذائية الرئيسية، أي الفرق بين الكميات المنتجة محلياً ومجمّل الكميات اللازمة للاستهلاك المحلي، ويتم تأمين مقدار العجز عن طريق الاستيراد. (سلامي، 2007، صفحة 16)

وهناك نوعان من الفجوة الغذائية: (أحمد، نظرة اقتصادية لمشكلة الغذاء في العراق، 2008، صفحة 159)

أ. **الفجوة الغذائية الظاهرية:** وهي القيمة الصافية التي يتم استيرادها من مصادر خارجية لاستكمال احتياجات البلد من الغذاء.

ب. **الفجوة الغذائية الحقيقية (المعيارية):** وهي التي تعبر عن مدى كفاية الغذاء للفرد كما ونوعا، أي الفرق بين المتطلبات الأساسية من السرعات الحرارية وما هو متوفر فعليًا.

ثانيا- تحليل تطور مستوى الاكتفاء الذاتي في ظل التحديات التي تواجهها الجزائر كمنطلق لتحقيق

الأمن الغذائي خلال فترة 2000-2022

لقد خطت الجزائر خطوات هامة في مجال زيادة الإنتاج بشقيه النباتي والحيواني، باعتبار أنه من بين الأهداف الاستراتيجية لسياسات التنمية الريفية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر. لذا كانت شعب الانتاج النباتي والحيواني المحور الرئيسي التي تدور حوله برامج هذه السياسات؛ لذا سنقوم من خلال هذا الجزء بتقييم أداء هذه السياسات في تحقيق الأمن الغذائي الذي تعكسه مجموعة من المؤشرات والتي اخترنا منها مؤشر الاكتفاء الذاتي لأهم السلع الأساسية النباتية والحيوانية. ونظرا لكثرة المواد الغذائية سيتم التركيز على بعض المواد الغذائية الأساسية المتمثلة في جملة الحبوب " القمح والدقيق، الذرة الشامية، الشعير"، البطاطا، البقول الجافة، الخضر، اللحوم الحمراء، اللحوم البيضاء، البيض الحليب ومشتقاته.

1. تطور مستوى الاكتفاء الذاتي لأهم السلع الأساسية النباتية للفترة 2000-2022

تجدر الإشارة إلى أن الجزائر حققت نسب اكتفاء ذاتي مرتفعة في كل من الخضر واللحوم والبيض، في حين كانت نسبة الاكتفاء الذاتي ضعيفة في مواد أخرى كالحبوب، البقوليات والحليب ومشتقاته. والجدول الموالي يوضح نسب الاكتفاء الذاتي لأهم السلع الأساسية النباتية للفترة 2000-2022.

أ. الحبوب: والموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): تغيرات نسبة الاكتفاء الذاتي لشعبة الحبوب للفترة 2000-2022

الوحدة: ألف طن و٪

السنوات	الإنتاج	الواردات- الصادرات	المتاح للاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي.٪
2000	2299.69	6996.88	9296.57	24.74
2001	2659.16	6686.06	9345.22	28.45
2002	1952.93	8608.98	10561.91	18.49
2003	4265.96	6954.72	11220.68	38.02
2004	4032.80	6986.26	11019.06	36.60
2005	3527.44	8276.90	11804.33	29.88
2006	4017.75	7271.76	11280.46	35.62
2007	3601.91	7044.34	10646.25	33.83
2008	1702.05	8879.36	10581.41	16.09
2009	5253.15	7919.16	13172.31	39.88
2010	4558.57	7937.81	12496.38	36.48
2011	3729.99	7937.81	11665.80	31.96
2012	5137.20	9904.20	15041.30	34.20
2013	4912.20	7493.60	12405.80	39.60
2014	3435.23	12430.51	15865.74	21.65
2015	3760.95	13821.12	17582.07	21.39
2016	3445.20	13327.00	16772.20	20.50
2017	3478.10	12892.20	16370.30	21.20
2018	6065.90	16722.20	22788.10	26.60
2019	5633.50	17177.80	22811.20	21.20
2020	4393.10	13085.10	17478.20	21.20
2021	2783.40	12961.80	15745.20	17.70
2022	4717.60	10984.20	15701.90	30.00

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2000-2022)

سجلت شعبة الحبوب أعلى نسبة اكتفاء ذاتي سنة 2009 بـ 39.88٪، تليها سنة 2013 بـ 39.60٪، ثم سنة 2010 بـ 36.48٪. وتعد هذه النتائج الأفضل خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2022. ما يدل على أن الجزائر، حتى في أحسن أحوالها بقيت تعتمد على الاستيراد لتغطية ما لا يقل عن 60٪ من حاجاتها من الحبوب.

وتظهر بيانات الجدول السابق. أنه خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2008، وجود تحسن ملحوظ في نسبة الاكتفاء الذاتي، مع وجود بعض التذبذبات. حيث استقرت ما بين 18٪ و 36٪. وعليه فإن الإنتاج الفلاحي، وإن عرف ارتفاعا خلال هذه المرحلة نتيجة لتطبيق سياسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، إلا أنه لم يتمكن من إشباع الطلب المحلي على الغذاء، وخاصة في شعبة

الحبوب، نظرا لعدم كفاية الإنتاج، مما دفع بالدولة إلى الاستيراد، وذلك لتغطية العجز. وبشكل عام، تكمن أهم الأسباب التي حالت دون تحقيق الأهداف، والقضاء على التبعية الغذائية فيما يلي: (Conseil National Economique et Social, 2005, pp. 105-107)

- نقص الدعم الكافي لإنجاح البرامج الفلاحية الجوارية؛
- مشكلة السكن الريفي وغياب الدعم المالي اللازم، بالإضافة إلى العوائق الإدارية عند منح رخص البناء لسكان الأرياف، رغم أن السكن يعد من العوامل الأساسية لتحفيز سكان الأرياف على عدم الهجرة للمدن، والاستقرار في الريف وخدمة الأرض؛
- صغر حجم المستثمرات الفلاحية؛ حيث أن مساحة أغلبها (ما نسبته 75%) تقل عن 10 هكتارات، كما لم تفلح المستثمرات الفلاحية الوطنية بعد في تطوير مردوديتها والرفع من قدراتها التصديرية.

وبالرجوع إلى بيانات الجدول، سجلت أدنى نسب للاكتفاء الذاتي في شعبة الحبوب، بحيث لم تزد نسبة الاكتفاء فيها عن 22% في السنوات 2002، 2008، 2014، 2015، 2016، 2017، 2019، 2020، و2021، حيث سجلت أقل نتيجة لهذه الشعبة سنة 2008 بـ 16.09%. تلا ذلك تحسن نسبي خلال الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى سنة 2013، والتي تعد من أفضل الفترات أداء، نتيجة تطبيق عقود النجاعة وتحسين آليات المتابعة، إذ تجاوزت نسبة الاكتفاء الذاتي حينها 39% في بعض السنوات. غير أن النسبة انخفضت من جديد سنتي 2014 و2015 بـ 21.6% و21.39% على التوالي، ويعزى هذا التراجع إلى ضعف الإنتاج المحلي بسبب تذبذب تساقط الأمطار وتراجع المساحات المزروعة.

استمر هذا التراجع في السنوات اللاحقة، حيث سجلت نسبة الاكتفاء 21.2% في 2019 و2020، وانخفضت أكثر إلى 17.7% في 2021، وهي من أدنى النسب خلال العقدين الماضيين. ويعود السبب في ذلك، حسب محمد عليوي، الأمين العام للاتحاد الوطني للمزارعين الجزائريين، إلى: (جريدة الصباح، 2021)

- شح الأمطار الحاد، خاصة في موسم 2020/2021، والذي أثر على مردودية الزراعات البعلية وخاصة الحبوب؛
- انخفاض كبير في الإنتاج المحلي، حيث تراجع إلى 2783.4 ألف طن سنة 2021؛
- ارتفاع مستمر في حجم الواردات لتغطية الطلب المحلي؛
- تأثيرات اقتصادية ومناخية متراكمة، تفاقمت بفعل قلة الدعم الفعال وكذا الإدارة الفلاحية غير الكافية؛
- الظروف العالمية (خاصة سنة 2020) بسبب تأثيرات جائحة كورونا، مما أثر على سلسلة التوريد والدعم الفلاحي.

أما في سنة 2022، فقد شهدت النسبة تحسنا طفيفا، إذ بلغت 30.0%، ما يشير إلى بداية استعادة جزئية للتوازن بين الإنتاج والاستهلاك، ربما نتيجة تحسن الظروف المناخية نسبيا، أو تدخلات تنظيمية جديدة. كما شهدت كمية الحبوب المتاحة للاستهلاك ارتفاعا مستمرا، حيث بلغت الكمية المستهلكة سنة 2000 حوالي 9296.57 ألف طن، مع نسبة اكتفاء ذاتي قدرت بـ 24.74%. ثم ارتفع سنتي 2003 و2004 بحوالي 11220.68 و11019.06 ألف طن، مع نسبة اكتفاء ذاتي 38.02% و36.60% على التوالي، ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة كمية الإنتاج خلال هذه الفترة. ثم انخفضت سنة 2005 إلى 29.88%، مع ارتفاع كمية الحبوب المتاحة للاستهلاك في هذه السنة بـ 11804.33 ألف طن، ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع المساحة المخصصة لزراعة الحبوب، وبالتالي لجأت الدولة إلى الاستيراد، حيث سجل عجز في الميزان التجاري بـ 8276.90 ألف طن. لتستمر كمية المتاح للاستهلاك من جملة الحبوب في الارتفاع من سنة 2009 إلى غاية سنة 2018، وذلك بسبب أن المتاح من القمح كان مرتفعا، وذلك باعتباره من أهم السلع.

كما استمر منحى ارتفاع كمية الحبوب المتاحة للاستهلاك بعد سنة 2018، حيث بلغت سنة 2019 حوالي 22811.2 ألف طن. وهي من أعلى الكميات المسجلة، إلا أن نسبة الاكتفاء الذاتي تراجعت إلى 21.2% فقط. ما يعكس استمرار اعتماد الجزائر الكبير على الاستيراد لتغطية العجز، رغم تحسن الإنتاج المحلي مقارنة بسنة 2018 (الإنتاج سنة 2019: 5633.5 ألف طن).

في سنة 2020، انخفض الإنتاج إلى 4393.1 ألف طن، مع تراجع طفيف في المتاح للاستهلاك إلى 17478.2 ألف طن، بينما استقرت نسبة الاكتفاء الذاتي عند 21.2%، مما يدل على بقاء مستوى التبعية الغذائية شبه ثابت، رغم التراجع في الإنتاج، وقد يعود ذلك إلى الاستمرار في الاستيراد بالوتيرة نفسها لسد الفجوة الغذائية.

أما سنة 2021، فقد شهدت تراجعا حادا في الإنتاج، ليسجل فقط 2783.4 ألف طن، وهو أدنى إنتاج منذ بداية الألفية تقريبا، مما أدى إلى انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي إلى 17.7%، وهي من أدنى النسب المسجلة، رغم أن المتاح للاستهلاك بلغ 15745.2 ألف طن. ويُعزى هذا التراجع أساسا إلى الجفاف الذي ضرب الجزائر في تلك السنة، حيث تراجعت معدلات الأمطار بشكل كبير، ما أثر سلبا على الزراعات البعلية بالخصوص، وهي الأكثر اعتمادا على تساقطات الأمطار.

في سنة 2022، سُجِّل الإنتاج تعافيا نسبيا ليصل إلى 4717.6 ألف طن، بارتفاع ملحوظ عن السنة السابقة، ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي إلى 30.0%، رغم تراجع حجم الواردات (الفارق التجاري بلغ 10984.2 ألف طن فقط، مقارنة بـ 13 ألف طن في 2020 و2021)، ما يشير إلى تحسن نسبي في الأداء الفلاحي، ربما بسبب ظروف مناخية أفضل نسبيا أو تطبيق بعض البرامج التحفيزية لرفع المردودية. **القمح والدقيق:** والموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): تغيرات نسبة الاكتفاء الذاتي لشعبة القمح والدقيق للفترة 2000-2022

الوحدة: ألف طن و٪

السنوات	الإنتاج	الواردات- الصادرات	المتاح للاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي.٪
2000	1509.10	4147.00	5656.10	26.68
2001	2039.20	4580.66	6599.86	30.90
2002	1501.80	6028.05	7529.85	19.94
2003	2964.85	5192.20	8157.05	36.35
2004	2730.70	5047.50	7778.20	35.11
2005	2414.73	5696.48	8111.21	29.77
2006	2687.93	4817.09	7505.02	35.82
2007	2318.96	4625.12	6944.08	33.39
2008	1278.70	6340.97	7619.67	16.78
2009	2953.12	5723.83	8676.95	34.03
2010	2952.70	5065.79	8018.49	36.82
2011	2554.93	5065.79	7620.72	33.53
2012	3432.20	6338.90	9771.10	35.10
2013	3299.10	4814.60	8113.70	40.70
2014	2436.20	7417.03	9853.23	24.72
2015	2656.73	8501.61	11158.48	23.81
2016	2440.10	8221.00	10661.10	22.90
2017	2436.50	8078.70	10515.20	23.20
2018	3981.20	6986.50	10968.50	36.30
2019	3876.90	7911.20	11788.10	23.20
2020	3106.00	6647.10	9753.10	31.80
2021	2168.40	8273.10	10441.40	20.80
2022	3000.00	6832.30	9832.30	30.50

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2000-2022)

سجلت نسب الاكتفاء الذاتي من القمح والدقيق تذبذباً هي الأخرى، حيث سجلت أحسن نسبة لها سنة 2013 بـ 40.70٪، ثم سنة 2010 بـ 36.82٪، تليها سنة 2003 بـ 36.35٪. لكن هذه النسب لا تعبر عن الجهود التي بذلتها الدولة للنهوض بالقطاع، وخاصة محاولاتها في تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه المادة، وكذا سياسات الدعم منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، كالدعم الموجه من أجل جمع القمح، ودعم الفرق بين الأسعار العالمية للقمح وأسعار الاستهلاك المحلي له، ودعم الأسعار عند الإنتاج. واكتسب هذا النوع من الدعم أهمية بالغة في السنوات الأخيرة، خاصة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، حيث قام هذا الأخير بالعمل على حماية مداخل الفلاحين الذين يقومون بإنتاج الحبوب، عن طريق دعم الأسعار عند الإنتاج، وهذا لحساب الدولة، وذلك على أساس اتفاقية مع إدارة تابعة للوزارة، وتتكفل مؤسسة مالية متخصصة بالنفقات. (وزارة الفلاحة، 2000، ص. 05)

تتمثل هذه المؤسسة المالية في الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية CNMA، والمؤسس بموجب القرار الوزاري المشترك رقم 553، والمؤرخ في 10 جوان 2000، والمكلف بتنفيذ عمليات دعم الدولة للقطاع الفلاحي. (وزارة الفلاحة، 2000، صفحة 11)

أما كمية القمح والدقيق المتاحان للاستهلاك، فقد عرفا ارتفاعاً مستمرا خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2022، مع ثبات نسبي لنسب الاكتفاء الذاتي، باستثناء سنة 2008، حيث سجلت ما نسبته 16.78%، وهذا بسبب الأزمة الغذائية العالمية؛ بمعنى انخفاض إنتاج القمح في الجزائر خلال هذه الفترة إلى 1278.70 ألف طن، الأمر الذي أدى إلى زيادة الواردات في الأسواق العالمية، وتسجيل عجز في الميزان التجاري بـ 6340.97 ألف طن.

وتميزت الفترة الممتدة من 2009 إلى 2014 بتحسين لا بأس به مقارنة بالفترة الممتدة من 2000 إلى 2008. وهذا راجع لسياسة التجديد الفلاحي والريفي والجهود المبذولة لتنمية فلاحية مستدامة، وذلك عن طريق تحمل تكاليف اقتناء البذور والشتلات وإعادة إنتاجها؛ وكذا منحة الدعم العمومي لأسعار اقتناء الأسمدة. ولقد بلغت قيمة الدعم الموجهة للقمح 645.3 مليار دينار جزائري خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014، وقد تمثل الدعم الموجه للقمح عند الإنتاج خلال هذه الفترة فيما يلي:

Présentation de la politique de Renouveau Agricole et Rural en «rural»

(Algérie et du programme quinquennal 2010-2014، 2014، صفحة 3)

- تقديم منحة لإنتاج القمح الصلب بـ 4500 دج/ للقنطار و3500 دج/ للقنطار للقمح اللين؛
- تقديم منح إنتاج البذور والشتلات بعد تسليم شهادة اعتماد نهائية CAD من طرف المركز الوطني للمراقبة والتصديق على البذور والشتلات CNCC حسب الصنف G1: 25%، G4: 20%، R1: 15%، R2: 15% بالنسبة للسعر المرجعي لسنة 2008 المساوي لـ 4500 دج/ للقنطار بالنسبة للقمح الصلب، 3500 دج/ للقنطار بالنسبة للقمح اللين؛ ويقدم هذا الدعم للفلاحين الذين يقدمون إنتاجهم لتعاونيات جمع الحبوب التابعة للديوان الوطني للحبوب؛
- المساهمة في تكاليف تخزين البذور بـ 846.3 دج/ للقنطار؛
- التشجيع على استعمال البذور المنتقاة بـ 250 دج/ للقنطار؛
- دعم الأسمدة في حدود 20% من السعر المرجعي؛
- دعم المكننة عند شراء العتاد الفلاحي في إطار جهاز leasing في حدود 40% بالنسبة للحاصدات، وبين 25%- 35% بالنسبة للجرارات.

خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2022، شهدت الجزائر تغيرات ملحوظة في الكمية المتاحة للاستهلاك من القمح والدقيق. ففي 2019، بلغت الكمية المتاحة للاستهلاك 11788.1 ألف طن، لكن نسبة الاكتفاء الذاتي كانت منخفضة عند 23.2% رغم زيادة الإنتاج المحلي إلى 3876.9 ألف طن، مما يشير إلى الاعتماد الكبير على الواردات لتلبية الطلب المحلي. في 2020، انخفضت الكمية المتاحة للاستهلاك إلى 9753.1 ألف طن، بينما ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي إلى 31.8%، مما يعكس تحسنا في الكفاءة المحلية رغم الانخفاض في الإنتاج. أما في 2021، فارتفعت الكمية المتاحة للاستهلاك إلى 10441.4 ألف طن، إلا أن الإنتاج المحلي انخفض بشكل ملحوظ إلى 2168.4

ألف طن، مما دفع الجزائر لزيادة الواردات إلى 8273.1 ألف طن، في حين تراجع نسبة الاكتفاء الذاتي إلى 20.8%. وفي 2022، تحسنت الكمية المتاحة للاستهلاك إلى 9832.3 ألف طن مع زيادة الإنتاج إلى 3000.0 ألف طن، إلا أن نسبة الاكتفاء الذاتي بقيت عند 30.5%، مما يبرز استمرار الاعتماد على الواردات لسد الفجوة بين العرض المحلي والطلب المحلي على القمح والدقيق.

ب. الذرة الشامية: والموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): تغيرات نسبة الاكتفاء الذاتي لشعبة الذرة الشامية للفترة 2000-2022

الوحدة: ألف طن و٪

السنوات	الإنتاج	الواردات- الصادرات	المتاح للاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي ٪
2000	0.83	2210.23	2211.06	0.04
2001	0.56	1678.00	1678.56	0.03
2002	0.84	1877.87	1878.71	0.04
2003	0.61	1544.21	1544.82	0.04
2004	0.70	1790.35	1791.05	0.04
2005	1.15	2377.06	2378.20	0.05
2006	2.46	2194.16	2196.62	0.11
2007	1.64	2282.89	2284.53	0.07
2008	1.01	2145.27	2146.28	0.05
2009	0.57	1994.79	1995.36	0.03
2010	0.36	2588.34	2588.70	0.01
2011	0.58	2588.34	2588.92	0.02
2012	1.80	3041.00	3042.80	0.10
2013	1.20	2277.10	2278.30	0.10
2014	2.57	4108.04	4110.61	0.06
2015	2.79	4417.61	4420.41	0.06
2016	3.70	4115.60	4119.20	0.10
2017	2.60	4141.40	4144.10	0.10
2018	5.50	9156.60	9162.10	0.10
2019	6.40	8445.50	8451.90	0.10
2020	3.20	5008.70	5011.90	0.10
2021	18.50	3779.70	3798.20	0.50
2022	11.40	3572.30	3583.60	0.30

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2022-2000)

تشير المعطيات المتعلقة بشعبة الذرة الشامية في الجزائر خلال الفترة 2000-2022 إلى ضعف كبير في الأداء العام لهذه الشعبة، حيث يُسجل الإنتاج المحلي مستويات متدنية جداً، لا تتعدى في الغالب 100 ألف طن سنوياً. وهو ما يعكس غياب الاهتمام الجاد سواء من حيث توسيع المساحات المزروعة أو الاستثمار في حلقات الإنتاج والتثمين. هذا الضعف الحاد في الإنتاج يجعل الجزائر تعتمد بشكل شبه كلي على الاستيراد لتغطية حاجياتها من الذرة الشامية. إذ تراوحت كميات الواردات خلال

أغلب سنوات الفترة المدروسة بين 4 و6 ملايين طن، ما يؤكد التبعية الكبيرة للأسواق الخارجية. ونتيجة لذلك، يسجل المتاح للاستهلاك مستويات مرتفعة تفوق 5 ملايين طن سنوياً، كما هو الحال في سنة 2018 التي بلغ فيها المتاح أكثر من 6.3 مليون طن، مما يعكس حجم الاستهلاك الواسع لهذه المادة، خاصة في الصناعات الغذائية والعلفية. أما نسبة الاكتفاء الذاتي، فقد بقيت منخفضة جداً طيلة السلسلة الزمنية، حيث تراوحت غالباً بين 1% و3% فقط، مما يعني أن أكثر من 95% من حاجيات السوق الوطنية تغطي عن طريق الاستيراد. وعليه، فإن شعبة الذرة الشامية تعد من أكثر الشعب الفلاحية تبعية للأسواق الخارجية، وتجسد حالة واضحة من الضعف البنيوي وغياب استراتيجية وطنية فعالة لتحقيق الحد الأدنى من الاكتفاء الذاتي في هذه المادة الأساسية.

ت. الشعير: والموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): تغيرات نسبة الاكتفاء الذاتي لشعبة الشعير للفترة 2000-2022

الوحدة: ألف طن و%

السنوات	الإنتاج	الواردات- الصادرات	المتاح للاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي %
2000	779.90	569.80	1349.70	57.78
2001	574.65	391.00	965.65	59.51
2002	416.11	593.14	1009.25	41.23
2003	1221.98	90.30	1312.28	93.12
2004	1211.60	38.16	1249.76	96.95
2005	1032.82	142.53	1175.35	87.87
2006	1235.96	143.86	1379.74	89.57
2007	1186.66	56.82	1243.48	95.43
2008	387.30	291.87	679.17	57.03
2009	2203.36	105.34	2308.70	95.44
2010	1503.90	160.00	1663.90	90.38
2011	1104.21	160.00	1264.21	87.34
2012	1591.70	401.80	1993.50	79.80
2013	1498.60	308.30	1806.90	82.90
2014	939.40	770.22	1709.62	54.95
2015	1030.56	750.03	1780.58	57.88
2016	919.90	879.20	1799.10	51.10
2017	969.70	541.60	1511.30	64.20
2018	1957.30	356.40	2039.30	64.20
2019	1647.70	696.10	2343.90	64.20
2020	1213.10	876.90	2090.00	58.00
2021	555.40	730.20	1285.60	43.20
2022	1600.00	369.70	1969.70	81.20

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2022-2000)

حققت شعبة الشعير مستويات جيدة للاكتفاء الذاتي مقارنة بالقمح؛ حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2004 بـ 96.95%، تليها سنة 2009 بـ 95.44%، سنة 2007 بـ 95.43%، سنة 2003 بـ 93.12%، سنة 2010 بـ 90.38%. لكن لم يدم هذا النجاح طويلا لتتخفض سنة 2014 إلى 54.95% ويواصل التذبذب بين انخفاض وارتفاع من موسم لآخر.

سجل المتاح للاستهلاك من الشعير نموًا ملحوظًا بين 2000 و2009، وبلغ ذروته في 2009 بـ 7284.72 ألف طن، مدعومًا بإنتاج جيد ومستوى واردات مرتفع.

ابتداءً من 2010، بدأت الكميات المتاحة للاستهلاك في التراجع، لتصل إلى أدنى مستوياتها في 2014 بـ 1709.62 ألف طن، مما يعكس ضعف الإنتاج المحلي واعتمادًا متفاوتًا على الواردات. شهدت السنوات الأخيرة مثل 2020 و2021 عودة للارتفاع في المتاح للاستهلاك (أكثر من 10 مليون طن)، لكنها لا تعكس بالضرورة تحسن الإنتاج المحلي، بل زيادة في الواردات لتغطية الطلب.

ث. البطاطا والخضر: والموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (05): تغيرات نسبة الاكتفاء الذاتي لشعبة البطاطا والخضر للفترة 2000-2022

الوحدة: ألف طن و/

السنوات	البطاطا			الخضر		
	الإنتاج	الصادرات	الواردات	الاستهلاك	المتاح	نسبة الاكتفاء الذاتي %
2000	1207.69	1.60	1209.29	2200.45	24.86	98.91
2001	967.23	91.40	1058.63	3386.58	36.94	98.92
2002	1333.47	175.10	1508.57	3862.20	6.34	99.84
2003	1879.92	100.92	1980.84	2837.50	6.68	99.77
2004	1896.20	111.02	2007.22	3940.80	52.41	98.69
2005	2156.55	71.47	2228.02	4128.47	14.90	99.64
2006	2180.96	99.49	2280.45	3995.41	29.61	99.26
2007	1506.86	201.27	1708.13	5524.28	12.65	99.77
2008	2171.06	68.81	2239.87	6068.13	16.75	99.72
2009	2636.06	124.92	2760.98	7291.30	25.57	99.65
2010	3300.31	113.21	3414.52	8640.42	25.57	99.70
2011	3862.19	113.21	3975.40	9569.24	25.57	99.73
2012	4219.50	153.60	4375.80	10402.3	36.6	99.60
2013	4928.00	74.10	5002.20	11866.4	38.6	99.70
2014	4673.52	122.89	4796.41	12297.73	24.42	99.80
2015	4539.58	152.92	4692.49	12469.33	27.20	99.78
2016	4759.70	84.60	4844.20	8880.2	57.8	99.40
2017	4606.40	140.90	4747.30	8882.5	1.8	100.00
2018	4653.30	109.60	4762.90	17351.2	29.6	99.80
2019	5020.20	57.60	5077.80	8620.0	(6.4)	100.10
2020	4659.50	62.30	4721.80	10287.2	24.7	99.80
2021	4360.90	64.00	4424.90	10106.7	28.5	99.70
2022	4299.80	106.90	4406.70	10021.2	15.1	99.80

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2022-2000)

شهدت شعبة البطاطا في الجزائر تطوراً ملحوظاً خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2022، حيث ارتفع الإنتاج الوطني من حوالي 779.9 ألف طن سنة 2000 إلى 1.6 مليون طن سنة 2022، ما يعكس مجهودات الدولة والمزارعين في توسيع زراعة البطاطا وتحسين تقنياتها. وقد تراوح حجم الإنتاج خلال هذه الفترة بين أدنى مستوى له في سنة 2002 (416.1 ألف طن) وأقصاه في سنة 2009 (2.2 مليون طن).

أما فيما يخص المتاح للاستهلاك، فقد عرف هو الآخر تزايداً، إذ انتقل من 1.35 مليون طن سنة 2000 إلى حوالي 1.97 مليون طن سنة 2022. أما من حيث التغطية الغذائية، فقد شهدت نسبة الاكتفاء الذاتي تقلبات مهمة، حيث تراوحت بين 41.2% كأدنى نسبة سنة 2002 وذروة بلغت 96.95% سنة 2004، قبل أن تستقر عند 81.2% سنة 2022، وهو ما يدل على قدرة شبه كافية لتغطية الطلب المحلي، مع استمرار الحاجة إلى واردات محدودة لتلبية الفجوة الاستهلاكية، والتي سجلت أعلى مستوياتها سنة 2002 بـ 593 ألف طن. هذه النتائج تعكس جهوداً واضحة في تطوير سلسلة إنتاج البطاطا، لكنها تشير كذلك إلى ضرورة تعزيز قدرات التخزين، وتحديث البنية التحتية لتقليص الفاقد وتحقيق اكتفاء ذاتي تام.

عرفت شعبة الخضر أيضاً تطوراً كبيراً من حيث الإنتاج، حيث ارتفع من حوالي 2.2 مليون طن سنة 2000 إلى أكثر من 10 ملايين طن سنة 2022، ما يمثل تضاعفاً يقارب خمس مرات، ويبرز الجهود المبذولة في توسعة المساحات المزروعة وتكثيف الإنتاج. وقد بلغ الإنتاج أقصى مستوياته سنة 2018 بـ 17.3 مليون طن، وهو رقم استثنائي يعكس ظروف إنتاجية مواتية، بينما سجلت سنة 2000 أحد أدنى المستويات. من حيث المتاح للاستهلاك، شهد القطاع بدوره تحسناً تدريجياً، إذ بلغ حوالي 10.03 مليون طن في 2022 مقارنة بـ 2.22 مليون طن فقط سنة 2000. أما نسبة الاكتفاء الذاتي فقد ظلت مرتفعة جداً على امتداد الفترة، متجاوزة 98% في أغلب السنوات، بل بلغت 100% سنة 2017، مما يدل على أن الجزائر تحققت اكتفاءً ذاتياً شبه كامل في هذا القطاع، مع واردات ضئيلة جداً لا تتجاوز بضع عشرات الآلاف من الأطنان، كما هو الحال في 2022 حيث لم تتعد 15 ألف طن. هذا الأداء يعكس استقراراً في قدرة الجزائر على تلبية الطلب المحلي على الخضر، ويُعتبر من نقاط القوة في منظومة الأمن الغذائي الوطني.

ج. البقول الجافة: والموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (06): تغيرات نسبة الاكتفاء الذاتي لشعبة البقول الجافة للفترة 2000-2022

الوحدة: ألف طن و٪

السنوات	الإنتاج	الواردات- الصادرات	المتاح للاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي.٪
2000	21.86	108.25	130.11	16.80
2001	38.40	162.30	200.70	19.13
2002	43.53	163.78	207.31	21.00
2003	57.75	169.69	227.44	25.39
2004	58.12	157.47	215.59	26.96
2005	47.10	196.51	243.61	19.33
2006	44.07	161.95	206.02	21.39
2007	50.08	190.80	240.88	20.79
2008	40.17	186.95	227.12	17.69
2009	64.29	157.02	239.31	26.86
2010	72.32	205.97	278.29	25.99
2011	78.82	205.97	284.79	27.68
2012	84.30	176.50	260.80	32.20
2013	95.80	185.90	281.70	34.00
2014	93.70	192.12	285.82	32.78
2015	87.39	228.24	315.64	27.69
2016	77.30	73.10	150.50	51.40
2017	107.20	105.10	212.30	50.50
2018	146.30	238.40	384.70	38.00
2019	146.60	224.20	370.80	39.50
2020	115.00	0.10	115.20	99.90
2021	98.40	0.10	98.50	99.90
2022	100.20	233.80	334.00	30.00

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2022-2000)

شهد إنتاج البقول الجافة في الجزائر من سنة 2000 إلى 2022 تطورا ملحوظا، حيث ارتفع من 21.86 ألف طن في 2000 ألف طن في 2022، مع تذبذب طفيف في بعض السنوات. تطور أيضا المتاح للاستهلاك، حيث انتقل من 130.11 ألف طن في 2000 إلى 334 ألف طن في 2022، مما يعكس زيادة في الطلب على هذه المنتجات. أما نسبة الاكتفاء الذاتي فقد كانت منخفضة في البداية حيث لم تتجاوز 16.8% في 2000، ثم تحسنت تدريجيا حتى بلغت 99.9% في 2020 و2021، ولكنها تراجعت إلى 30% في 2022 بسبب ارتفاع الاستهلاك أو زيادة الاستيراد. على الرغم من التحسن الكبير في إنتاج البقول الجافة، لا يزال الطلب المحلي مرتفعا، مما يفرض الحاجة إلى المزيد من الدعم للقطاع الفلاحي المحلي وتحفيز الإنتاج المحلي للحد من الاعتماد على الاستيراد.

2. تطور مستوى الاكتفاء الذاتي لأهم السلع الأساسية الحيوانية للفترة 2000-2022 والمتمثلة في جملة اللحوم بنوعيتها (الحمراء، البيضاء)، البيض، الحليب ومشتقاته. والجدول الموالي يوضح نسب الاكتفاء الذاتي لهذه السلع كما يلي:

أ. شعبة اللحوم الحمراء: والموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (07): تغيرات نسبة الاكتفاء الذاتي لشعبة اللحوم الحمراء للفترة 2000-2022
الوحدة: ألف طن و.٪

السنوات	الإنتاج	الواردات- الصادرات	المتاح للاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي ٪
2000	381.94	16.90	398.84	95.76
2001	255.28	4.64	259.92	96.21
2002	285.88	17.85	303.73	94.12
2003	293.58	41.23	334.81	87.69
2004	293.58	84.94	378.52	77.56
2005	225.26	95.12	320.38	70.31
2006	209.08	66.44	275.52	75.89
2007	229.57	64.94	294.51	77.95
2008	235.91	57.94	293.87	80.28
2009	271.59	62.28	333.87	81.35
2010	263.26	62.28	325.54	80.87
2011	267.41	62.28	329.69	81.11
2012	240.90	72.20	313.10	76.90
2013	242.20	49.33	291.53	83.08
2014	252.64	78.37	331.01	76.33
2015	525.60	69.20	594.80	88.40
2016	537.70	66.80	604.50	89.00
2017	543.90	51.10	595.00	91.40
2018	507.70	51.70	559.40	90.80
2019	529.00	56.90	585.90	90.30
2020	505.90	33.70	539.60	93.80
2021	514.50	7.60	522.10	98.50
2022	519.40	3.10	522.50	99.40

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2000-2022)

شهد إنتاج اللحوم الحمراء في الجزائر تطورا متباينا بين سنتي 2000 و2022. حيث بلغ 381.94 ألف طن في 2000، ثم انخفض بشكل ملحوظ في السنوات التالية ليصل إلى 225.26 ألف طن في 2005، قبل أن يبدأ بالارتفاع تدريجيا مسجلا 519.4 ألف طن في 2022.

أما المتاح للاستهلاك، فقد انتقل من 398.84 ألف طن في 2000 إلى 522.5 ألف طن في 2022، ما يعكس نمواً في الطلب الوطني.

من حيث نسبة الاكتفاء الذاتي، فقد بدأت بـ 95.76% في 2000، لكنها تراجعت بشكل كبير إلى 70.31% سنة 2005، ثم عرفت تحسناً تدريجياً لتبلغ 99.4% سنة 2022، مما يدل على تحسن القدرة الإنتاجية ومواكبة الطلب المحلي.

ب. شعبة اللحوم البيضاء: والموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (08): تغيرات نسبة الاكتفاء الذاتي لشعبة اللحوم البيضاء للفترة 2000-2022

الوحدة: ألف طن و٪

السنوات	الإنتاج	الواردات- الصادرات	المتاح للاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي.٪
2000	220.00	-	220.00	100.00
2001	201.00	-	201.00	100.00
2002	151.00	-	151.00	100.00
2003	152.00	1.26	153.26	99.18
2004	153.30	1.45	154.75	99.06
2005	168.57	-	168.57	100.00
2006	118.70	-	118.70	100.00
2007	142.59	0.01	142.60	99.99
2008	142.08	0.01	142.09	99.99
2009	190.83	0.00	190.83	100.00
2010	296.40	0.47	296.87	99.84
2011	330.33	0.47	330.80	99.86
2012	365.40	0.30	365.20	100.10
2013	418.40	0.00	418.40	100.00
2014	463.18	0.02	463.20	100.00
2015	293.40	1.30	292.10	100.50
2016	515.40	1.00	514.40	100.20
2017	529.80	1.50	528.30	100.30
2018	540.00	0.20	539.80	100.30
2019	299.40	(0.70)	298.80	100.30
2020	292.60	(0.50)	292.20	100.20
2021	266.60	0.00	266.60	100.00
2022	283.70	(0.20)	283.50	100.10

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2022-2000)

سجل إنتاج اللحوم البيضاء تطوراً قوياً، حيث ارتفع من 220 ألف طن في سنة 2000 إلى 283.7 ألف طن في سنة 2022، مع ذروة بلغت أكثر من 540 ألف طن سنة 2018.

أما المتاح للاستهلاك حافظ تقريبا على نفس وتيرة الإنتاج، حيث انتقل من 220 ألف طن إلى 283.5 ألف طن، مع تسجيل اكتفاء شبه تام طوال الفترة.

ت. شعبة الحليب ومشتقاته: والموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (09): تغيرات نسبة الاكتفاء الذاتي لشعبة اللحوم البيضاء للفترة 2000-2022

الوحدة: ألف طن و٪

السنوات	الإنتاج	الواردات- الصادرات	المتاح للاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي٪
2000	1030.84	1808.81	2839.65	36.30
2001	1650.00	2111.78	3761.78	43.86
2002	1544.00	2316.84	3860.84	39.99
2003	1588.00	1743.05	3331.05	47.67
2004	1709.10	2073.10	3782.20	45.19
2005	1682.11	2434.32	4116.43	40.86
2006	1773.54	2461.61	4235.15	41.88
2007	1851.18	3817.61	5668.79	32.66
2008	1878.52	3835.66	5714.18	32.87
2009	2377.64	2735.45	5113.09	46.50
2010	2854.07	2735.45	5589.52	51.06
2011	3165.66	110.82	3276.48	96.62
2012	3063.80	2873.60	5937.40	51.60
2013	3400.67	1983.10	5383.77	63.17
2014	3648.55	3579.04	7227.59	50.48
2015	3895.00	843.00	4738.00	82.20
2016	3586.50	897.90	4484.40	80.00
2017	3521.20	403.70	3924.90	89.70
2018	3280.00	756.30	4036.30	81.30
2019	3189.20	635.30	3824.60	83.40
2020	3354.70	1270.70	4625.40	72.50
2021	3263.60	596.20	3859.80	84.60
2022	3263.60	515.90	3779.50	86.30

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2000-2022)

تأتي شعبة الحليب ومشتقاته في الدرجة الثانية من حيث الأهمية بعد الحبوب، والتي ركزت عليها الدولة، والتي سجلت بدورها نسب اكتفاء منخفضة خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2022. حيث نلاحظ أن كمية الواردات قد انخفضت إلى 1743.05 ألف طن سنة 2003، بعدما وصلت سنة

2002 إلى 2316.84 ألف طن؛ مسجلة بذلك معدل اكتفاء ذاتي وصل إلى 47.67% بعدما بلغ 39.99% سنة 2002، أي بمقدار زيادة وصل لـ 19.20%.

وسجلت السنوات الموالية والممتدة من 2004-2008، تراجعاً في معدل الاكتفاء الذاتي ليصل لـ 32.87%؛ ويعود هذا التراجع المتواصل إلى الانخفاض المسجل في مستويات الإنتاج وتزايد الكميات المستوردة.

والملاحظ من معطيات الجدول رقم 09 وبالتحديد خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2018، أن المجهودات المبذولة من طرف الدولة تجسدت في بعض السنوات وذلك من خلال ارتفاع نسب الاكتفاء الذاتي. حيث سجلت سنة 2011 حوالي 96.62% تليها سنة 2017 بـ 89.7% وهي نسب جد مشجعة. ويمكن القول أنه وبصفة عامة فإن النسب المسجلة تعتبر مقبولة لكن غير كافية لتلبية حاجات السكان من جهة وتقليص فاتورة الاستيراد من جهة أخرى.

ث. شعبة البيض: والموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (10): تغيرات نسبة الاكتفاء الذاتي لشعبة البيض للفترة 2000-2022

الوحدة: ألف طن و٪

السنوات	الإنتاج	الواردات- الصادرات	المتاح للاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي %
2000	101.00	-	101.00	100.00
2001	108.00	-	108.00	100.00
2002	161.00	-	161.00	100.00
2003	165.00	-	165.00	100.00
2004	181.42	-	181.42	100.00
2005	172.25	0.57	172.82	99.67
2006	178.49	0.01	178.50	99.99
2007	195.69	0.09	195.78	99.95
2008	184.39	0.17	184.56	99.91
2009	193.56	0.50	194.06	99.74
2010	224.53	0.45	224.98	99.80
2011	229.10	0.45	229.55	99.80
2012	266.30	0.20	266.60	99.90
2013	299.35	0.00	299.35	100.00
2014	303.03	0.00	303.03	100.00
2015	385.40	0.00	385.50	100.00
2016	401.50	0.00	401.50	100.00
2017	394.20	0.10	394.30	100.00
2018	314.00	0.20	314.30	100.00
2019	341.60	0.20	341.70	100.00
2020	308.50	0.60	309.00	99.80
2021	305.20	0.50	305.80	99.80
2022	311.90	0.10	312.00	100.00

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2022-2000)

شهد إنتاج البيض نموا متواصلا، حيث ارتفع من 101 ألف طن سنة 2000 إلى 311.9 ألف طن سنة 2022، مع تسجيل تطور سريع في العقد الأول. كما تطور المتاح للاستهلاك بنفس الوتيرة تقريبا، مما يعكس استقرار السوق. أما نسبة الاكتفاء الذاتي بقيت فوق 99% معظم السنوات، ما يدل على استقرار في الإنتاج وقدرته على تلبية الطلب المحلي، باستثناء بعض الانخفاضات الطفيفة جدا.

الخاتمة

بناء على تحليل تطور نسب الاكتفاء الذاتي خلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و2022، يظل الأمن الغذائي في الجزائر يواجه العديد من التحديات، رغم بعض التقدم المسجل في بعض القطاعات. أثبتت نتائج التحليل صحة الفرضية الأولى، حيث تبين أن تذبذب نسب الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية الأساسية انعكس بشكل مباشر على استقرار الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022. فقد أظهرت البيانات أن الحبوب، باعتبارها من أهم السلع الغذائية، لم تتجاوز فيها نسب الاكتفاء الذاتي 40% في أفضل الحالات، مما يعكس هشاشة الأمن الغذائي وارتباطه الوثيق بضعف مستوى التغطية المحلية. كما أكدت الفرضية الثانية وجود فجوة غذائية مستمرة في سلع استراتيجية مثل الحبوب، القمح، والذرة الشامية، حيث تستمر الجزائر في الاعتماد على الاستيراد لتغطية أكثر من 60% من احتياجاتها الغذائية.

أما الفرضية الثالثة، فقد أثبتت بدورها، حيث لم تحقق السياسات الزراعية المنتهجة خلال العقدين الأخيرين تحولا هيكليا كافيا في أداء المنظومة الغذائية، رغم التحسن المسجل في بعض الشعب كالبطاطا، الخضر، اللحوم البيضاء، والبيض. وتجلّى ذلك من خلال تذبذب نسب الاكتفاء الذاتي وضعف الاستدامة الإنتاجية، لاسيما في شعبة الحليب والبقول الجافة. في المقابل، أكدت نتائج الدراسة الفرضية الرابعة، إذ أظهرت أن تقليص التبعية الغذائية يتطلب فعلا تعزيز الإنتاج الوطني وتحسين البيئة الاستثمارية، من خلال إصلاحات هيكلية تشمل التمويل، البنية التحتية، والبحث العلمي الزراعي.

وبناء على ما سبق نقدم النتائج التالية:

1. لم تتجاوز نسب الاكتفاء الذاتي في شعبة الحبوب عامة، والقمح خاصة، نسبة 40% في أي سنة من سنوات الدراسة، ما يؤكد استمرار التبعية الغذائية الخارجية في هذه المواد الأساسية رغم الدعم والسياسات التحفيزية.
2. تُعد شعبة الذرة الشامية من أضعف الشعب الزراعية في الجزائر، إذ تراوحت نسب الاكتفاء الذاتي غالبًا بين 0.1% و 3%، ما يعكس اعتمادا شبه كلي على الاستيراد وغياب استراتيجية تنمية فعالة للنهوض بهذا القطاع.
3. رغم تحقيق نسب مرتفعة من الاكتفاء الذاتي في بعض السنوات (تجاوزت 90%)، إلا أن الإنتاج كان متذبذبًا وغير مستقر، متأثرا بالعوامل المناخية والتقلبات في المساحات المزروعة، ما يبرز هشاشة منظومة الإنتاج المحلي.

4. سجلت الجزائر أداء جيداً في إنتاج الخضر والبطاطا، حيث تجاوزت نسب الاكتفاء الذاتي 98% في الخضر، واستقرت عند 81.2% في البطاطا عام 2022، ما يدل على تحسن نوعي في القدرة الإنتاجية وتلبية الطلب المحلي في هذه الشعب.
 5. رغم بلوغ نسبة الاكتفاء الذاتي في البقول الجافة ما يقارب 100% في عامي 2020 و2021، عادت النسبة للتراجع إلى 30% سنة 2022، ما يكشف عن تحديات في استدامة هذا التقدم وضعف البنية التحتية التسويقية والتخزينية.
 6. بين التحليل أن مختلف البرامج (كمخطط التنمية الفلاحية، وعقود النجاعة، ودعم الأسعار) كان لها أثر جزئي في تحسين بعض المؤشرات، لكنها لم تكن كافية لإحداث تحول هيكلي شامل في منظومة الإنتاج الغذائي الوطني.
 7. رغم التراجع في الإنتاج خلال السنوات الأولى من الألفية، إلا أن الجزائر استطاعت رفع قدرتها الإنتاجية تدريجياً، محققة نسبة اكتفاء ذاتي بلغت 99.4% في 2022، مقارنة بـ 70.31% فقط سنة 2005، ما يعكس فعالية نسبية للسياسات التحفيزية في هذا القطاع.
 8. تميزت شعبة اللحوم البيضاء بأداء قوي ومستقر، حيث تجاوزت نسب الاكتفاء الذاتي 100% في بعض السنوات، ما يجعل هذا القطاع من أنجح القطاعات الحيوانية في الجزائر، ويشكل دعامة حقيقية للأمن الغذائي الحيواني.
 9. رغم بعض التحسن في فترات متقطعة، لا تزال الجزائر تعاني من عجز في تلبية الحاجيات المحلية من الحليب، إذ بقيت نسب الاكتفاء في معظم السنوات دون 60%. ورغم بلوغها حوالي 96% في 2011، لم تتمكن الدولة من الحفاظ على هذا المستوى، ما يعكس ضعفاً في الاستدامة الإنتاجية وسلاسل التبريد والتوزيع.
 10. عرفت شعبة البيض استقراراً لافتاً، حيث تجاوزت نسبة الاكتفاء الذاتي 99% طيلة معظم سنوات الدراسة، ما يعكس قدرة هذه الشعبة على تلبية الطلب الوطني بفعالية، ويجعلها نموذجاً ناجحاً لتطوير باقي القطاعات الغذائية.
- بناءً على النتائج المستخلصة من تحليل الأداء الزراعي والحيواني في الجزائر خلال الفترة 2000-2022، يمكن تقديم التوصيات التالية لتعزيز الأمن الغذائي الوطني وتقليص التبعية الخارجية:
1. ضرورة توجيه دعم مالي وتقني مكثف نحو شعبة الحبوب، لاسيما القمح، من خلال تعزيز استخدام البذور المحسنة، وتوسيع المساحات المسقية، وتقديم حوافز فعالة للفلاحين المنتجين، مع تقوية آليات التتبع والتقييم لعقود النجاعة.
 2. أهمية صياغة استراتيجية وطنية متكاملة لتطوير شعبة الذرة الشامية، تركز على تشجيع الاستثمار في زراعتها وتحويلها، وتوفير أصناف عالية الإنتاجية، بهدف تقليص التبعية الكاملة للأسواق الخارجية.

3. تحسين البنية التحتية الزراعية والريفية عبر توفير مرافق التخزين والتبريد ووسائل النقل الفلاحي، بالإضافة إلى تسهيل الولوج إلى التمويل والسكن الريفي، خاصة في المناطق النائية، بما يساهم في استقرار اليد العاملة وتعزيز الإنتاج المحلي.
4. تثمين مكتسبات الشعب الناجحة، وعلى وجه الخصوص الخضر، اللحوم البيضاء، والبيض، من خلال الاستمرار في دعم الإنتاج، ومرافقة الفاعلين في مراحل التسويق والتوزيع، والعمل على تعزيز القدرات التصديرية في حالات الفائض.
5. النهوض بشعبة الحليب عبر تطوير شبكات جمع الحليب، وتجهيز وحدات التحويل، وتحفيز الاستثمار الخاص في القطاع، مع دعم إنتاج البقول الجافة وتوسيع المساحات المزروعة، وتنظيم الأسواق المحلية بما يضمن استقرار العرض وتوازن الأسعار.
6. دعم البحث العلمي الزراعي من خلال تعزيز دور مراكز البحوث والجامعات في تطوير أصناف مقاومة للجفاف وعالية المردودية، بالتوازي مع تحسين تقنيات الري والتسميد، لمواجهة التحديات المناخية وتحقيق إنتاجية مستدامة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. آمال حفناوي. (2023). دراسة واقع الأمن الغذائي المستدام في الجزائر من خلال مؤشرات الأمن الغذائي واستدامة الغذاء. مجلة إضافات اقتصادية، 7(2)، 11-30.
2. أحمد سلامي. (2007). مقارنة تحليلية استشرافية في الفترة (1970-2020). مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (12)، 41-70.
3. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2000-2022). إحصائيات الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلدات من 21 إلى 43. متاح عبر الإنترنت على موقع المنظمة : <https://aoad.org/website/agricultural-statistics-yearbook/> aoad.org
4. آمال بوبكير. (2022). دراسة مقارنة لمفاهيم الأمن الغذائي المستدام، الاكتفاء الذاتي والسيادة الغذائية - الجزائر نموذجاً. مجلة آفاق للبحوث والدراسات، 5(1)، 418-437.
5. جريدة الصباح. (2021). تراجع إنتاج الجزائر من الحبوب بنسبة 40٪ بسبب شح الأمطار. تم الاسترداد من <https://alsabaah.iq/51757-.html>.
6. زينة بوفرورة. (2023). المنطقات الدولية كآلية لتحقيق الامن الغذائي في العالم. مجلة مدارات سياسية، المجلد 07(العدد 04)، الصفحات 188-203.
7. سمية سريدي. (2023). دراسة تحليلية لواقع الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2015 - 2022. مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، 6(2)، 100-126.
8. عبد الغفور إبراهيم أحمد. (2008). نظرة اقتصادية لمشكلة الغذاء في العراق. عمان، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.

9. عبد الغفور إبراهيم أحمد. (2013). الأمن الغذائي: مفهومه، قياسه، متطلباته. عمان، الأردن: دار أمانة للنشر والتوزيع.
10. علي مكيد، و فريدة بن عياد. (2017). وضعية الأمن الغذائي الجزائري ومؤشرات الأمن الغذائي العالمي دراسة تحليلية للمتاح من الانتاج خلال الفترة الممتدة (2002-2013). مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 10(17)، 01-09.
11. مباركة جناد. (2023). إشكالية الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الجزائر. مجلة الاقتصاد الجديد، 14(1)، 428-447.
12. محمد البشير محمد عبد الهادي. (18 12، 2007). الأمن الغذائي: المفاهيم، القياس والأبعاد. الملتقى الدولي العاشر حول الأمن الغذائي: الواقع والمأمول.
13. محمد السيد السريتي. (2000). الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية. الإسكندرية. مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر.
14. محمد رفيق أحمد حمدان. (1999). الأمن الغذائي: نظرية ونظام وتطبيق. عمان، الأردن: دار وائل للطباعة والنشر.
15. وزارة الفلاحة. (2000). المرسوم التنفيذي رقم 118-2000 المؤرخ في 30 ماي 2000، يحدد كفاءات تسيير حسابات التخصيص الخاص رقم 067-302. الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية CNMA في إطار PNDA.
16. يحيى بكور. (مارس، 2000). الامن الغذائي الواقع وآفاق المستقبل. مجلة شؤون عربية، صفحة 206.
17. يوسف بن يزة. (2018). محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية(38)، 13-28.

ثانيا المراجع باللغة الأجنبية

18. Conseil National Economique et Social. (2005). La Conjoncture économique et sociale du premier semestre 2004, 25ème session plénière (pp. 105, 107). . Publication du Conseil National Economique et Social.
19. Ministère de l'agriculture et du développement rural. (2014). Présentation de la politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du programme quinquennal 2010-2014 .